

محمد أبو زهرة
أستاذ الشريعة بكلية حقوق القاهرة

شريعة القرآن من دلائل إعجازه

سلسلة الثقافة الإسلامية

٣١

ربيع الأول ١٣٨١ هـ

سبتمبر ١٩٦١ م

هذه السلسلة .. !

نحمد الله سبحانه . ونحن نبدأ المجموعة الرابعة مستمدين العون والتوفيق منه وحده ..

وبعد ...

فقد ظللنا تصدر هذه السلسلة تباعا وفي كل شهر دون أن تتوقف ، ولم يكن لنا هدف سوى أن نؤدي واجبنا في مجال الثقافة الإسلامية وسط هذا الزحام الشديد من الثقافات . . التي إما أن تخدم الجنس لإثارة الغرائز ، أو تخدم الأدب المسخر والمبادئ المستوردة لكسب المغانم .. ولم يكن للثقافة الإسلامية الخالصة مكان وسط هذا الحضم ، فأردنا أن يكون لها مكان ، ولا نزع أن أدينا واجبا كاملا ، فلم نزل في بداية الطريق نواصل بذل الجهد والعرق ، ولتخطى السلسلة العقبات الصلبة التي كثيرًا ما تعترض طريقها .. لولا عناية الله وحده ..

ولقد شكا كثير من القراء صغر حجم السلسلة عما يضطر الكاتب إلى التركيز المبالغ فيه ، ولما كانت إمكانياتنا المادية لا تسمح بالتوسع ، فقد عزمنا على أن يصدر العدد كبيراً وافياً وفي كل شهرين تقريباً ، فتصبح المجموعة في السنة ستة أعداد بدلا من عشرة ..

وأملنا أن يعيننا الله على أن نؤدي في سبيل الفكرة الإسلامية واجبا ...

وما ذلك عليه ببعيد . !

المشرف المسئول

واجب الوفاء

إن واجب الوفاء يحتم علينا أن نقدم شكرنا إلى الذين أسهموا معنا في سلسلة الثقافة الإسلامية ، وكان لهم الفضل في وجودها وبقائها :

• الأخ السيد/محمد نهبان — سورابايا باندونيسيا — الذي أمدنا بماله قبل أن تخرج إلى الحياة .

• الأخ السيد/على الحريري صاحب مطبعة دار الجهاد الذي صبر وصابر كثيراً إزاء إمكانياتنا المادية المتواضعة .

• الأخ السيد/قاسم الرجب صاحب مكتبة المثني ببغداد الذي ثبت وجودها بتشجيعاته المتوالية .

• الأخوة السادة : أصحاب مؤسسات الخانجي والشركة العربية ، ودار العروبة ووهبة بالقاهرة وغيرهم ، فهم المشجعون الدائمون الذين تعتمد السلسلة كثيراً عليهم .

• أما الإخوة الذين بذلوا كثيراً وأصرروا على أن لا تذكر أسماؤهم . . . فאלله وحده يتولى مشورتهم .

• وأما القراء والمشترون المتجاوبون مع معاني الفكرة الإسلامية . فنسأل الله أن يتولى عنا جزاءهم .

والله الموفق ؟

العدد الحادى والثلاثون



لقد كتب العدد الأول من هذه
السلسلة فضيلة أستاذنا الجليل الشيخ محمد
أبو زهرة عن الوحدة الإسلامية. فكانت
بداية طيبة وفتحة خير ، وبشاء الله
سبحانه أن يكتب فضيلته أيضا العدد
الأول من المجموعة الرابعة عن « شريعة
القرآن ، ليضيف فضلا من أفضاله على
هذه السلسلة الوليد . . التى أردناها خالصة لوجه الله وحده . .

وأستاذنا ليس بحاجة إلى التعريف بشخصه . . كعالم فى الطبيعة
من العلماء . الذين يعتزون بعلمهم ورأيهم ، ولا تخلى عنهم شجاعة
المؤمن الواثق بربه فى أخرج الأوقات .

وإذا لذّ لبعض علماء الدين فى البلاد الإسلامية اليوم أن يهون
عليه ودينه وكرامته ، فيسخر دين الله للناس من أجل الحرص على
منصب أو جاه ، أو بدافع من التزلف أو التفاق . . فإن العثور
على العالم الدينى « الرجل » يعتبر ضرباً من المحال . .

إن الأستاذ الشيخ « أبو زهرة » قديراً كبيراً فى سائر البلاد
الإسلامية ولم يمنحه هذا التقدير عليه وحسب ، بل رجولته أيضا ،
فهو عالم « رجل » وما أندر اليوم . . العلماء الرجال . .

محمد عبد الله السمان

تمهيد

١- بعث الله كل نبي من الأنبياء بمعجزة تشده لها العقول ،
وتقف عندها القدرة البشرية ، فتعجز عن الإتيان بمثلها ، وتحمل
من أنار الله بصيرته على الإذعان والتسليم والإيمان والاطمئنان .
وكل معجزة تناسب العصر الذي بعث فيه النبي ، وتتفق مع
ما تدركه عقولهم ، من حدود القدرة البشرية في موضوع المعجزة
وذااتها ، وقد تكون علاجا لحالهم .

فمعجزة موسى كانت في بلد أتقن السحر ، فجاءت من جنسه ..
ومعجزة عيسى كانت في قوم خضعوا لحكم المادة ، ولم يعترفوا
بغيرها ، فجاءت بمعجزته عليه السلام متجهة كلها لإثبات ما وراء
المادة . بل إن ولادته عليه السلام نفسها كانت من هذا النوع ،
فهى وحدها برهان على سلطان الروح وتفكك الأسباب
المادية وتراخيها عن مسبباتها ، ووجود تلك المسببات من غير
قيام الأسباب .

٢ - ولقد كانت كل المعجزات التي حكيت عن النبيين السابقين

معجزات مادية حسية ، تكشف عن معنى روحى ، وعن تنزيل
سماوى ؛ فقد كانت تقر الحس فيخضع ، وتبده العقول فتخضع ،
فيذعن من أزال الله عن قلبه الغشاوة ، وينكر من غلبت عليه شقوته
وعمّت كل نواحي نفسه ضلالته .

ولكن معجزة محمد — صلوات الله عليه — لم تكن مادة
تقرع ، ولا أمراً حسياً ترى العيون إعجازه رأى العيان ، بل كانت
أمراً معنوياً تتأمله العقول والأفهام ، وتتعرفه المدارك البشرية
فى كل الأزمان ، ولم يفقد حججته ، ولم يزل إعجازه كر الغداة
ومر العشى .

٣ — وهنا يثور بادرى الرأى ويلح النظر سؤال :
ولماذا كانت معجزة محمد — صلوات الله عليه — أمراً
معنوياً ، والمعجزات السابقة أموراً حسية ، أو لماذا كانت
معجزة محمد كلاماً متلواً ومعجزات غيره وقائع مادية ؟
إن الجواب عن ذلك السؤال مشتق من شريعة محمد ذاتها ،
ومن حقيقة القرآن الكريم ؛ فشريعة محمد خالدة باقية ، خاطبت
بها الأجيال من مبعثه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وقد
خوطف بها الناس جميعاً فى كل الأرض ، مهما اختلفت أجناسهم
وتباينت أقاليمهم ، وتضاربت عاداتهم .

فكان لابد أن تكون معجزة النبو متفقة مع هذا العموم ،

ومتلازمة مع هذا الخلود ، ولا يمكن أن تكون كذلك إذا كانت وقائع مادية تقتضى بانقضاء وقتها ، ولا يعلم بها علم اليقين إلا من عاينها ، فالنار التي ألقى فيها خليل الله إبراهيم ولم تحرقه ، لم يعلمها علم اليقين إلا الذين رأوها ، وعصا موسى التي انقلبت حية تسعى ، تلقف ما يأفكون ، لم يعلمها علما جازما إلا الذين شاهدوها ، وإبراء عيسى للأكمة والأبرص لم يعلم به إلا الذين لمسوه .

أما معجزة محمد فهي ذلك القرآن المتلو المشتمل على الشريعة المحكمة ، وهو باق يرى ويتلوى إلى يوم القيامة فيعلم حقيقته من التقي بالنبي صلوات الله عليه وعائنه وخاطبه ، ومن جاء بعد عصر الرسول بعشرة قرون . بل بعشرات القرون إن امتد عمر الإنسان في هذه الأرض عشرات القرون ، ولقد حفظه منزله في الأجيال كما نزل على محمد ، إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون .

فالناس في كل الأجيال بعد محمد يرون معجزته رأى العيان ، كمن شاهدوا محمدا وخاطبوه ، وإن كان لهؤلاء الصحب الكرام فضل علم ، فهو مشتق من مشافهة النبي خطابه والتحدث عليه ، وهو مشرق الحق ومصدر العرفان وروح الهدى ونور الوجود .

وإذا كانت الأجيال كلها ترى تلك المعجزة وتفهمها ، فهي حجة الله الفاتحة عليها ، فإن ضلت لا تضل عن جهالة ولا عن

نقص في البيّنات ، ولا عن شك في الأمر، بل عن عَمى في البصيرة
وتحكم الهوى وسيطرة الأوهام .

٤ — ولقد تكلم العلماء قديما وحديثا في موضع الإعجاز
في القرآن — معجزة النبي صلوات الله عليه وسلم الكبرى ، فمن قائل :
إنه ما اشتمل عليه من قصص صادقة، لم يعلمها النبي الأمين عن
غير طريق الوحي ، أو لم يجلس إلى معلم ولم يتعلم ، ولم يكن كثير الرحلة
حتى ينال علم التجربة بالأسفار ، بل لم يتجاوز بطحاء مكة
إلا مرتين : إحداهما في الثانية عشرة ، والأخرى في نحو الخامسة
والعشرين ، فصدقها مع هذه الأمية دليل على أنها من عند الله .

ومن قائل : « إن الإعجاز في اشتماله على حقائق علمية
كونية ، لم يصل إليها العقل البشري إلا بعد قرون ، وقد جاءت
في القرآن على لسان نبي أمي لم يتعلم ، ولم يجلس إلى معلم كما بينا » .
ومن قائل : « إن ذلك الإعجاز في أسلوب القرآن ونغمه
ونسقه ، وعلى ذلك الآكثرون » .

وهو ما تومىء إليه عبارات القرآن الكريم ، فقد تحداهم أن
يأتوا بعشر سور من مثله ولو مفتريات فعجزوا ، فكان أسلوب
القرآن معجزاً لا ريب في ذلك .

٥ — ونحن نرى إن كل ما ذكره العلماء سبباً لإعجاز القرآن هو

بلا ريب من أسبابه ، غير أن سبباً واحداً لم نر العلماء قد ذكروه ،
ونراه من أقوى الأسباب أو يعدل أقواها إن لم يكن أقواها جميعاً ،
وبه القرآن يكون معجزاً لكل الناس ، لا للعرب وحدهم ،
ولا لجيل من الأجيال ، بل يكون معجزاً للأجيال كلها ، ألا وهو
شريعة القرآن ، فما اشتمل عليه القرآن من أحكام سواء ما كان
منها يتعلق بالأسرة أو ما يتعلق بالمجتمع ، وما يتعلق بالعلاقة
الدولية ، فريد في بابه لم يسبقه شرع سابق ، ولم يلحق بما وصل
إليه شرع لاحق ، وإذا ما كان ذلك كله قد جاء على لسان أمي
لا يقرأ ولا يكتب ، لم يتعلم قط لا بالقلم والقرطاس ، ولا بالتلقين
والتوقيف ، ولا بالتجربة والأسفار ، إن ذلك هو الإعجاز الذي
نتيه العقول في تعرف سببه ، إلا أن يكون ذلك من عند الله العلي
الحكيم ، وكذلك قال الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

٦ - هذ كلام إجمالى وهو يحتاج إلى بعض من البيان ،
ولأجل أن نتبين قيمة ذلك الشرع في ذاته ونظر الناس يحدربنا
أن نرجع إلى الماضى السحيق ونتطلع إلى المستقبل البعيد .

أما فى الماضى فنجد أن الشرع الذى اقترن بظهور محمد الرسول
الأمين ، هو قانون الرومان ، فقد كان الشرع المسيطر فى التطبيقات
العملية والقضائية فى مصر والشام وغيرها من البلدان التى تصاقب
البلاد العربية وتحيط بها من الغرب والشمال ، ويقول علماء

القانون اليوم إنه من أكمل الشرائع التى تفتق عنها العقل البشرى ،
ولا زال يعتبر أصلاً لكثير من الشرائع القائمة ، انفرعت من
أصوله وقامت على دعائمه .

وإن من يريد أن يعرف منزلة الشريعة الإسلامية وأنها فى
درجة فوق مستوى العقل البشرى ، فليوازن بينها وبين القانون
الرومانى ، لأن قانون الرومان قد استوى على سوقه ، وبلغ نهاية
كماله فى عهد جوستينيان سنة ٥٢٣ بعد ميلاد المسيح عليه السلام ،
وهو فى هذا الوقت كان صفوة القوانين السابقة ، وفيه علاج
لعيوبها وسد لخللها من يوم أن أنشئت روما سنة ٧٤٤ قبل الميلاد ،
إلى سنة ٥٢٣ بعده ، أى أنه ثمرة تجارب قانونية لنحو ثلاثة عشر
قرناً ظهرت فيها الفلسفة اليونانية ، وبلغت أوجها ، وقد استعانوا
فى تلك التجارب القانونية بقوانين سولون لأثينا ، وقوانين
ليكورغ لإسبارطة والنظم اليونانية عامة ، والمناهج النظامية
والفلسفية التى فكر فيها الفلاسفة اليونان ، لبيان أمثل النظم التى
يقوم عليها المجتمع الفاضل . كالذى جاء فى كتاب القانون
وكتاب الجمهورية لأفلاطون ، وكتاب السياسة لأرسطو ،
وغيرها من ثمرات عقول الفلاسفة والعلماء فى عهد اليونان
والرومان .

وإن شئت فقل : إن القانون الرومانى هو خلاصة ما وصل

إليه العقل البشرى فى مدى ثلاثة عشر قرناً فى تنظيم الحقوق والواجبات ، فإذا وازنا بينه وبين ما جاء على لسان محمد النبى الأسمى وأنتجت الموازنة أن العدل فيما قاله محمد ليس من صنع بشر ، إنه العليم الحكيم اللطيف الخبير سبحانه .

٧ - وفى أى جانب اخترت الموازنة بين ما اشتمل عليه القرآن وما اشتملت عليه الشرائع التى سبقتة أو عاصرتة بدا لك الفرق ما بين السمو الروحى ، والأخلاق الأرضية . فمن ناحية المساواة القانونية نجد الشريعة قد وصلت إلى أعلا درجاتها ، بينما القوانين التى عاصرتها لم تعترف بأصلها .

فالقرآن يقول : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، والشرائع التى سبقتة وعاصرتة لم تعرف تلك المساواة بين الأجناس والألوان ، بل لم تعرف المساواة بين آحاد الأمة الواحدة .

وبينما شريعة القرآن تخفف عقوبة الأرقاء فتجعل عقوبتهم نصف عقوبة الحر ، نجد قانون الرومان يضاعف عقوبة الضعفاء فالقرآن يقول فى الإمام : « فإذا أحسن فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » وكذلك العبد إن أتى بفاحشة فعقوبته نصف الحر .

ولكن قانون الرومان يقول : « ومن يستهوى أرملة مستقيمة

أو عذراء فعقوبته إن كان من بيثة كريمة مصادرة نصف ماله، وإن كان من بيثة ذميمة فعقوبته الجلد والنفي من الأرض .

وإن النظر العادل يقر بالبداهة نظر شريعة القرآن لأن العقوبات يجب أن تسير بنسبة تصاعدية مع الأشخاص لا بنسبة عكسية ، فتكبر جريمة الكبير وتصغر عقوبة الصغير . .

لأنه إذا هانت النفس على صاحبها سهل عليه الوقوع في الجرائم ، فكان التخفيف ، وإذا كبرت قيمة الرجل في أعين الناس كانت عليه تبعات بمقدار عظمتها ، وكانت صغائره ككباثر ، وتضاعفت العقوبة ، فالجاء والثروة وغيرهما ليست متعاً خالصة خالية من تبعات بل عليها تبعات بقدرها .

وإن القوانين التي تسير عكسا لا طردأ ، كالقانون الروماني ، قوانين ظالمة ، كيف ؟ لأنها تستمد منطقها من القوه الغالبة ، فكلما كان الشخص من ذوى الجاه ضعفت عقوبته ، وكلما كان من الضعفاء زادت من عقوبته ، فهو يحمي الشريف ولا يحمي الضعيف ، وقد سمي القرآن ذلك حكم الجاهلية ، ولذا قال الله في حق اليهود عندما طلبوا أن يحكم النبي على الشريف الزاني بغير العقوبة المقررة : « أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ؟ »

ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه . وإذا سرق الضعيف

قطعوه ، وأيم الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

٨ — ولقد كان الضعيف ما كولا ضائعاً والفقير يائساً جائعاً ، حتى جاء الإسلام فشرع قانون الزكاة ، وجعلها حقاً معلوماً في مال الغنى ، لا يخلص له إلا بعد إعطائها ، حتى لقد قال الشافعي رضي الله عنه : « إن الغنى إذا وجبت الزكاة في مال معين له ، كان غير مالك للجزء الذي يقابلها ، ولذلك إذا تصرف فيه من غير إخراجها يكون تصرفه باطلاً ، وإذا مات من غير أن يؤدي ما وجب عليه من زكاة أخذت من تركته ، وقدمت على سائر الديون عند الشافعي رضي الله عنه . ١ »

* * *

ولم يعتبر الإسلام الزكاة إحساناً مذللاً ، بل أوجبها على الأغنياء يقبضها ولي الأمر بالنيابة على الفقراء ، ويوزعها عليهم بمقدار حاجته ، ولقد هم عمر رضي الله عنه عام وفاته أن يمر على الأقاليم بنفسه ليوزع على الفقراء حقوقهم في بيت المال غير الزكاة كل له عطاء بمقدار بلائه وعنايته في الإسلام .

٩ — وبينما كان قانون الرومان في بعض أدواره يجعل الدائن يسترق المدين إن عجز عن الوفاء ، كان القرآن الذي نطق به النبي

الأمي وقد نزل عليه من عند الله يقرر : أن الحكومة تسدد ديون
المدينين الذين يعجزون عن الوفاء بديونهم ، إذ لم تكن الاستدانة
سرفاً ، بل يكون على ولي الأمر سداد الديون التي يستدنيها
ذو المروءات للمقاصد الاجتماعية كالصلح بين الناس ، فتسدد من
بيت المال ، ولو كان المدينون غير عاجزين عجزاً كلياً عن سدادها .
ويؤدي هذا كله من مال الزكاة كما نص القرآن الكريم .

إنني أحسب أن هذه مثل عليا لم يصل إليها بعد قانون من
قوانين البشر ، فإذا كان الذي جاء بهذا رجلاً أمياً لا يقرأ
ولا يكتب ولم يتعلم قط ، ألا يكون هذا دليلاً على أن ما جاء به
من عند الله العليّ القدير ؟ .

١٠ - ولقد كان الرق حقيقة مقررة ثابتة أقر فلاسفة
اليونان نظامه ، واعتبروه نظاماً عاماً عادلاً ، لا ظلم فيه ، ولم تستنكره
شريعة من الشرائع قط ، وقرر أرسطو أن الرق نظام الفطرة لأن
من الناس ناساً لا يمكن أن يعيشوا إلا أرقاء ، وآخرين لا يكونون
إلا أحراراً . . !

فجاء النبي الأمي وقال : « الناس سواسية كأسنان المشط »
وقال : « كلكم لآدم وآدم من تراب » ولم يسجل القرآن الرق في
محكم آياته بل سجل العتق ، فلم يرد في القرآن نص قط يبيح الرق ،
بل نصّ صريحاً عليها توجب العتق ، حتى إنه في حرب الإسلام العادلة

لم يذكر القرآن رق الأسرى، بل قال: « حتى إذا اُخْتُمُوا فُشِدُوا
الوثاق ، فإما مَنًّا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ، فلم
يذكر في الأسرى إلا المن عليهم بإطلاقهم أو فدايتهم بالمال ، إن
كان في قومهم قدره على الفداء، ولقد وسع القرآن في أسباب العتق
وفتح باب الحرية الإنسانية على مصراعيه، اعتبروه رقة ولو كان
الرقيق غير مسلم ، فقال : « فلا اقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة
فك رقة ، وأوجب على من يفطر في رمضان عامداً من غير عذر
عتق رقة ، ومن يخلف ويحنث عتق رقة ، ومن يجرى على لسانه عبارة
لامراته يشبهها بأمه عليه عتق رقة ، ومن يقتل مؤمناً خطأ عليه
عتق رقة ، وإذا طلب العبد عتقه في نظير أن يؤدي ثمنه مثلاً
— كاتبه مولاه على ذلك ، وتركه ليكسب ثمنه ، ومن ملك بعض
محارمه عتق عليه ، ومن ضرب عبده ظلماً فكفارته عتقه، وهكذا
تعددت أسباب العتق حتى أنها لو نفذت كلها لا يبقى رقيق في دار
الإسلام أكثر من سنة واحدة .

كل هذا في زمن أهملت فيه حقوق الإنسان ، فإذا كان هذا
بعض ما اشتمل عليه القرآن ، ألا يكون دليلاً على أنه من عند
الرحمن ؟

* * *

موازنة

إن ما اشتمل القرآن عليه من أحكام إذا ووزن بما كان عليه الناس وقت نزول القرآن ، كان وحده دليلاً على أن القرآن من عند الله ، بل إن أحكامه لا تزال جديدة إذا ووزنت بما عليه الناس اليوم ، إذ بالموازنة يتبين أنها سبقت سبقاً بعيداً ، وأن الناس مهما تتفقت عقولهم عن شرائع قد وصلوا إليها بتجارب قضائية ، وتجارب عملية ، وبالاستعانة بشمرات العقول وما أنتجته الفلسفة والعلم ، فلن يصلوا إلى ما جاء على لسان النبي الأسمى محمد صلى الله عليه وسلم لأن عمل الإنسان مهما تكن قدرته ناقص ، وفي أي جانب اخترت للموازنة تنتهي بالحكم الجازم بسبق النبي ، وعدم بلوغ أحد ما قرره وثبته منذ ثلاثة عشر قرناً إلا أن يقبضوا من نوره ، ويأخذوا من هديه ، وينهلوا من معينه ، ففيه الحكمة وفصل الخطاب . ولنتخير الموازنة في بعض أحكام الأسرة ، فإن أحكام الأسرة التي اشتمل عليها القرآن وبيدها النبي موضع هجوم المهاجمين ، وهدف لسهام النقد وسببين أن تلك السهام مردودة في نحورهم ، وسنلوى مقدم الدليل الذي ساقوه على نيتجتهم ونبين منه للباحث المنصف أن أحكام الأسرة في القرآن دليل إعجازه ، وأن العقل البشري لم يصل إلى ما يقاربها .

لقد عابوا على شريعة القرآن . إباحتها الطلاق . . وإباحتها تعدد الزوجات . . وشنعوا في المحلل وهو ليس من القرآن في شيء . وقد ثارت عجاجة هذه المسائل في آخر القرن الماضي ، وصدر هذا القرن ، وخاضت فيها الأقلام ، وأخذ الذين يحاولون تقريب الإسلام من شرائع الغرب يقترحون وضع القيود أمام التعدد ، بل استرسلوا فأرادوا وضع القيود أمام الطلاق ، وعقوبة المطلقين بالزج في غياهب السجن .

إن التاريخ كتاب العبر وسفر المعبر ، يرينا أن الهجوم على الإسلام من ناحية الطلاق وتعدد الزوجات وما يتصل بذلك ، ليس وليد ذلك العصر ، بل إنه يتغلغل في القدم إلى العصر الأموي ، وإذا رجعنا إلى الوراء نتعرف المصدر الذي كان يبعث ذلك ، وجدنا رجلاً اسمه يوحنا الدمشقي ، كان في خدمة الأمويين هو وأبوه ، واستمر في خدمتهم إلى عهد هشام بن عبد الملك — كان يؤمله أن يدخل النصارى في الإسلام أفواجاً أفواجاً ، فكان يجتهد في أن يسلح النصارى باعتراضات يعترضون بها على الإسلام ، ليشتكوا العربي المسلم في دينه ، وليقروا حجة النصراني ، فيستطيع التغلب على العربي .

وقد جاء في كتاب « تراث الإسلام » عن يوحنا هذا أنه كان

يقول : « إذا سألك العربى ما تقول فى المسيح ؟ فقل : إنه كلمة الله ، ثم ليسأل النصرانى المسلم به سى المسيح فى القرآن ، وليرفض أن يتكلم فى شىء حتى يجيب المسلم فإنه سيضطر إلى أن يقول : إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، فإذا أجاب بذلك فاسأله عن كلمة الله وروحه : أم مخلوقة أم غير مخلوقة ؟ فإن قال مخلوقة ، فليرد عليه بأنه كان ولم تكن له كلمة ، ولا روح ، فإن قلت ذلك ، فسيقبحم العربى ، لأن من يرى هذا الرأى زنديق فى نظر المسلمين ..

ومع هذا التلقين الذى يحاول به التشكيك فى العقيدة ، كان يلقنهم أيضاً أن يتكلموا فى تعدد الزوجات ، وفى إباحة الطلاق ، ثم يثير فيهم أكاذيب حول النبى صلى الله عليه وسلم ، فيخترع قصة عشق النبى لزينب بنت جحش ، التى كانت وليدة عقل ذلك الكاذب الأفاق .

ولقد كان جزاء ذلك الصنيع عند النصرارى أن اعتبروا صاحبه قديساً ، وإذا كان الاعتراض على الإسلام متحدا بين يوحنا وأهل ذلك العصر ، فلا بد أن يكون المصدر واحداً ، ولكنتنا لا نتبع الأصول لنعرف الفروع ، ولا نتبع الجذور لنعرف نوع الثمار ، بل إننا قد اعترأنا نوع من الضعف النفسى عند بعض الذين يسمون الخاصة ، فحسبوا أن كل ما عند

الأوربيين سائح فرات ، وكل ما عندنا ملح أجاج ، وليسوا في حاجة إلى دس أمثال يوحنا الدمشقي ، بل إنه يكفي أن يكون الأوربيون لا تسيغ شريعتهم التعدد حتى يكون ذلك المنع سائغاً مقبولا ، وحتى يكون ما عند المسلمين مقيماً مرذولاً ..

وهكذا يفعل الاستخذاء في نفوس الضعفاء يستقبحون كل ما بأيديهم ويستحسنون كل ما بأيدي الأقوياء .

ونحن إذا حاولنا أن نبين فضل الشريعة في الزواج والطلاق ، فإننا لا نرد على المسلمين الذين رددوا تلك الأقوال عن غير بينة ، بل إننا نرد على الذين أثاروها بين المسلمين ، ولم يجدوا مرتعاً خصيباً من أقدم العصور إلا في أذهان رجال في عصرنا ، ونحن نتكلم في هذه الأمور الثلاثة : قصة زيد وزينب ونظام التبني والنسب ، وتعدد الزوجات ، والطلاق .

ونبدأ بقصة زيد وزينب والتبني لأن كثيرين خدعوا بالكذب الذي أثير حولها ، ووجدنا في مصر كاتباً كبيراً كتب في السيرة ، وجعل لها عنواناً قائماً بذاته ، سماه عشق النبي ، وبعض كتب التفسير راج فيها ذلك العرس الخبيث ، ولأن إثارة القول في هذه القصة يجرنا إلى الكلام في خاصة اختصت بها الشريعة